A/C.3/51/L.55
22 November 1996
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، إكوادور، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تشاد، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنزويلا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، موناكو، النرويج، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان^(٢)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

* 9633437 *

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان، السيد اداما ديانغ^(٣) الذي عُين لمساعدة حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، ودراسة تطور حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، والتحقق من وفاء هذا البلد بالتزاماته في هذا الشأن، وما تضمنه ذلك التقرير من توصيات،

وإذ تعترف بالإسهامات الكبيرة للبعثة المدنية الدولية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، واللجنة الوطنية للحقيقة والعدل في خلق مناخ من الحرية والتسامح موات لاحترام حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية ونشرها في هايتي،

وإذ ترحب بتجديد الجمعية العامة، في قرارها ٨٦/٥٠ جيم المؤرخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٦ لولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي،

وإذ ترحب أيضا بالتحسينات المسجلة في حالة حقوق الإنسان في هايتي، وإذ تحيط علما بالبيانات المتعلقة بالسياسة العامة التي أدلت بها السلطات الهايتية والتي مفادها أن حكومة هايتي ما زالت ملتزمة بدعم حقوق الإنسان وتحسين المسألة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد الإجرام التقليدي وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى التدريب التقني للشرطة الوطنية الهايتية ولتعزيز النظام القضائي،

وإذ تعرب عن ارتياحها بالدعوة لزيارة هايتي التي وجهتها حكومة هذا البلد إلى المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة،

وإذ تضع في اعتبارها الطلب الذي وجهته حكومة هايتي إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة من أجل الحصول على المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان،

١ - تعرب عن شكرها للأمين العام وممثله الخاص في هايتي على الجهود التي بذلها لصالح تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٢ - ترحب بالتطور المرضي للعملية السياسية في هايتي وبإجراء الانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مما أتاح نقل السلطة لأول مرة بين رئيسين منتخبين بطريقة ديمقراطية؛

٣ - تحيط علما بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هايتي^(٣)، وبما يتضمنه من نتائج وتوصيات؛

(٣) E/CN.4/1996/94

٤ - تعرب عن قلقها إزاء التحديات الأخيرة وغيرها من التحديات الأمنية المتواصلة للمجتمع الهايتي والتي يعود سببها في جملة أمور إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تهدد التقدم في ميدان حقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي في البلد؛

٥ - ترحب بتقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل وكذلك بتقرير البعثة المدنية الدولية في هايتي عن العدالة في هايتي وعن احترام الشرطة الوطنية الهايتية لحقوق الإنسان، وتحث حكومة هايتي على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة التوصيات الواردة في هذه التقارير، بدعم من المجتمع الدولي؛

٦ - تعرب عن دعمها لحكومة هايتي في عملية الإصلاح القضائي الجارية، بما في ذلك الدروس المقدمة في مجال حقوق الإنسان الدولي وحقوق الإنسان؛

٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مواصلة توفير الأموال لعملية إصلاح النظام القضائي وللأنشطة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الهايتي؛

٨ - تشجع المجتمع الدولي على التبرع بسخاء للصندوق الاستثماري للشرطة الوطنية الهايتية، الذي ستوجد حاجة إليه من أجل تلبية طلب الحكومة الهايتية بوضع برنامج للمستشارين التقنيين؛

٩ - ترحب بإنشاء برنامج التعاون التقني الذي أعده مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والذي يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات في ميدان حقوق الإنسان؛ وخاصة في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب الموظفين العاملين في مجال إقامة العدل، والتوعية بحقوق الإنسان، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا البرنامج؛

١٠ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، إلى مواصلة الاشتراك في عملية تعمير هايتي وتنميتها؛

١١ - تدعو المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة إلى النظر إيجابياً في الدعوة التي وجهتها له حكومة هايتي لزيارة البلد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١٢ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها الثانية والخمسين.